

# "مخالفة تجرّ مخالفة"

بناء المستوطنات على أراض ذات  
ملكية فلسطينية خاصة

طاقم متابعة المستوطنات

سلام الآن

[www.peacenow.org.il](http://www.peacenow.org.il)

ترجمة: مؤيد غنايم

"قال الرب يهوشوع بن حنانيا: لم يغلبني أحد يوماً عدا عن امرأة، طفل وطفلة.. كنت ذات مرة سائراً في الطريق وقد كانت طريق تمرّ في حقل، وكنت أسير فيها. قالت لي طفلة: أيها الرب، أليس هذا حقل؟ قلت لها: أليست طريقاً مُعبّدة؟ قالت لي: لصوص أمثالك عبدوها". (تلمود بابلي، مسيخت عيروفين، الورقة 53)

## فهرس المواضيع:

- المقدمة ..... 3
- مصدر المعلومات ومصادقيتها ..... 4
- الإستيلاء على الأراضي ..... 5
- وضع اليد "لأغراض عسكرية" ..... 6
- محكمة العدل العليا ألون موريه ..... 6
- القانون والواقع ..... 7
- الميثودولوجيا - طريقة حساب المعطيات ..... 9
- أهم المبرزات ..... 11
- قائمة شاملة بالمستوطنات ومكاته الأراضي فيها ..... 17

## المقدمة

في هذا التقرير تطرح لأول مرة معلومات دقيقة حول الوضع القانوني للأراضي التي بنيت عليها المستوطنات في الضفة الغربية على مدار العقود الأربعة الأخيرة. نتائج التقرير تظهر أن حوالي **40%** من الأراضي التي توجد عليها المستوطنات اليوم، طبقاً للمعطيات الرسمية للدولة، هي **بملكية شخصية فلسطينية**. إن معنى هذا أن دولة إسرائيل سلبت وتواصلت عن معرفة سلب الأراضي الخاصة من الفلسطينيين من أجل إقامة وتوسيع المستوطنات. بقية الأراضي التي تقع عليها المستوطنات هي في الغالب أراض تم الإعلان عنها أو تنظيمها كـ "أراضي دولة". إن الوسائل التي استخدمتها إسرائيل من أجل الإعلان عنها على هذه الشاكلة، هي موضع خلاف شديد، كما أن الاستخدام الأساسي لـ "أراضي الدولة"، إن لم يكن الوحيد، هو لاحتياجات المستوطنين الإسرائيليين فقط.

كما سيوضح فيما يلي، بعد إحتلال الضفة الغربية في العام 1967، أقيمت مستوطنات كثيرة على أراض فلسطينية خاصة تم وضع اليد عليها لأهداف عسكرية. في العام 1979، في أعقاب الحكم الصادر عن محكمة العدل العليا في قضية ألون موريه، اضطرت دولة إسرائيل إلى التوقف عن بناء المستوطنات على أراض بملكية فلسطينية خاصة. إن هذا التقرير يُثبت بوضوح أنه على الرغم من قرار محكمة العدل العليا، فإن جميع حكومات إسرائيل التي تعاقبت منذ سنة 1979، استمرت بتطوير المشاريع الاستيطانية، أو تمكين تطويرها، حتى على حساب الأراضي الخاصة التي يمتلكها الفلسطينيون.

من الصعب في هذه المرحلة تقييم كافة الدلالات السياسية والقانونية للمعلومات التي جمعت وتنتشر هنا لأول مرة، لكن أمراً واحداً بات واضحاً الآن: هذه الوثيقة هي كتاب إدانة لأذع ضد المشاريع الاستيطانية برمتها. إن المعلومات التي تنتشر هنا تشير إلى أن المشاريع الاستيطانية لا تقتصر على سلب الممتلكات والمستقبل الجماعي للشعب الفلسطيني وحسب، بل أيضاً سلب الملكية الفردية للفلسطينيين.

تجدر الإشارة مرة أخرى في هذه الفرصة إلى ما لا يعلمه الكثيرون أو لا يذكرونه: معظم أراضي الضفة الغربية (ما عدا بعض المناطق حول القدس) لم يتم ضمها أبداً بشكل رسمي إلى دولة إسرائيل، ولذلك فإن حكمها كحكم "الإستيلاء الحربي". في مثل هذا الواقع، يُلزم القانون الدولي القوة المحتلة، دولة إسرائيل في هذه الحالة، بالدفاع عن ممتلكات السكان المدنيين الذين يعيشون في هذه المناطق. مع الأسف الشديد، فإن الحقائق المعروضة من خلال الصفحات التالية تشير إلى أن إسرائيل ليس فقط لم تقدم الحماية لحقوق الملكية لكثير من الفلسطينيين، وإنما في الواقع سيطرت على أملاكهم الخاصة من خلال بناء المستوطنات. وهذا كله من خلال مخالفة القانون الدولي وانتهاك قرار محكمة العدل العليا.

## مصدر المعلومات ومصادقيتها

قاعدة البيانات التي اعتمدت لدى إعداد هذا التقرير، مصدرها من الإدارة المدنية، وهي الهيئة التي اعتدتها دولة إسرائيل من أجل إدارة كافة النواحي المدنية ذات الصلة بالمشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية. إن الحديث هنا يدور عن قاعدة بيانات رسمية محدثة لسنة 2004، وهي التي وضعت بين يدي المحامية طاليا ساسون ساعة إعدادها لتقرير النقاط الاستيطانية (outposts) الذي طال الحديث عنه.

فيما يلي ما كتبه المحامية ساسون بخصوص النقاط الاستيطانية التي أُقيمت على أراض فلسطينية ذات ملكية خاصة:

"إن إقامة النقاط الاستيطانية على أراض فلسطينية خاصة ممنوع بتاتاً. ويمكن لهذا الأمر أن يُشكّل في ظروف معينة مخالفة جنائية. غير أن الأمر يُعتبر بداية مسأً خطيراً للغاية بملكية الانسان. علينا أن نُذكر أن حق التملك تحدد في إسرائيل كحق أساسي، في قانون الأساس: كرامة الانسان وحرية، وتحدد من قبل المحكمة العليا في إسرائيل كحق دستوري يعلو فوق القانون. وقد قضت محكمة العدل العليا من قبل أنه من واجب قائد المنطقة حماية الحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين في منطقة يهودا والسامرة. إن هذا يعني أنه من واجبه أن يحمي، من ضمن ما يحميه، حقهم في التملك. إن إقامة نقطة استيطانية على أراض خاصة بالفلسطينيين هي مس لا يُطاق بحق التملك ومن واجب قائد المنطقة أن يمنع هذا.

إن إقامة نقطة استيطانية على أرض خاصة بالفلسطينيين غير قابلة للشرعنة، ولا حتى بعد اقامتها. إن حكم هذه النقاط الاستيطانية هو إخلاؤها، وكلما تم ذلك مُبكراً، يكون الأمر أفضل<sup>1</sup> (التشديد في الأصل).

لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى أن الحديث ليس عن قاعدة بيانات صنعتها "سلام الآن" أو أي تنظيم مدني، إسرائيلي أو فلسطيني، أو قاعدة بيانات جاءت من العدم. إن الحديث ينصب على معلومات رسمية وصلت إلى "سلام الآن" بالرغم من أن الدولة رفضت تحويلها إليها بصورة منتظمة. نذكر في هذا السياق أنه قبل حوالي سنة (تموز 2005)، توجه طاقم متابعة المستوطنات لأول مرة إلى الإدارة المدنية خطياً وشفهياً بطلب الحصول على قاعدة البيانات، استناداً إلى قانون حرية المعلومات. مع الأسف، إما أن هذه التوجهات لم تحصل على رد مطلقاً، أو أنها حصلت على رد متأخر جداً وقوبلت بالرفض. إن الرفض المستمر لدولة إسرائيل لتحويل المعلومات المطلوبة دفع بـ "سلام الآن" إلى تقديم التماس مشترك مع "الحركة من أجل حرية المعلومات" إلى المحكمة المركزية في القدس. في هذا الإلتماس، طلب من الدولة أن تحوّل فوراً قاعدة البيانات المطلوبة لمقدمتي الإلتماس. وقد تأجلت الجلسة التي كان من المفروض أن تتم خلال شهر أيار 2006 وذلك بناء على طلب من الدولة. في

---

<sup>1</sup> تقرير ساسون، آذار 2005، ص 22.

إطار مبرراتها لطلب تأجيل الجلسة، كشفت الدولة نزراً يسيراً من اعتباراتها لعدم تحويل المعلومات المطلوبة. وفي هذا الخصوص كتبت المحامية ليئورا حافيليو باسم نيابة لواء القدس ما يلي:

"موضوع الانتماس هو موضوع معقد وحساس جداً ومتعلق، من بين ما هو متعلق به، باعتبارات أمنية وبالعلاقات الخارجية لدولة إسرائيل. من أجل بلورة الموقف في هذه القضية، تحتاج المدعى عليها إلى مداوات إضافية..." (أضيف التشديد من قبلنا)

بالرغم من أنه من الصعب فهم ماهية "الإعتبرات الأمنية" التي قد تكون ضالعة في هذا الأمر، غير أنه من السهل التقدير كيف يمكن أن تتأثر العلاقات الخارجية لإسرائيل من المعلومات الواردة هنا. إن هذه الأقوال تدل أكثر من أي شيء على أن الدولة تعي جيداً تورطها بسلب أراض خاصة في الضفة الغربية، وتترك بالتالي التداعيات الخطيرة للأمور التي تحاول أن تخفيها.

## الإستيلاء على الأراضي<sup>2</sup>

من أجل فهم آلية الاستيلاء على الأراضي، نحتاج إلى سرد موجز للتاريخ السياسي الحديث للشرق الأوسط. خلال القرن الـ 20 سادت 4 حقبات من الحكم، الواحدة تلو الأخرى، في الضفة الغربية: الحكم العثماني، البريطاني، الأردني والإسرائيلي. كل واحدة من هذه القوى العظمى والدول خلفت ذيلًا إداريًا وقانونيًا تحمل عواقبه الكثير من التداعيات على الواقع القانوني السائد اليوم. هكذا على سبيل المثال، من أجل الإعلان عن الأراضي على أنها "أراضي دولة"، تستخدم دولة إسرائيل منذ عشرات السنين التشريع العثماني الذي يعود إلى منتصف القرن الـ 19. كانت الفرضية الأساسية للقانون العثماني تقوم على أن الأرض كلها تابعة للدولة إلا إذا ثبت عكس ذلك. ووفقاً لهذا التشريع العثماني، بمقدور الشخص أن يحصل على ملكية الأرض إذا قام بفلاحتها لمدة عشر سنوات متواصلة على الأقل. وفي مثل هذه الحالة، فإنه يستحق تقنين حقوق الملكية على اسمه في الطابو. من الناحية الأخرى، إذا كانت الأرض غير مسجلة في الطابو، فإن حقوق الشخص تكون مؤقتة وخاضعة لاستمرار فلاحه الأرض ودفع الضرائب عنها لخزينة الدولة. في حالة الأرض الزراعية التي تركت ولم تتم فلاحتها لمدة ثلاث سنوات، فإن القانون العثماني يتيح لصاحب السيادة حيازة الملكية على الأرض وتحويلها لإدارته.

هذا الواقع المشكل بخصوص التملك، الشائع في الضفة الغربية، يفتح نطاقاً واسعاً لاستعمال القوانين العثمانية بالخدعة. لأسباب مختلفة، فإن ثلثي مساحات الضفة الغربية لم تمر مطلقاً بعملية تسوية

<sup>2</sup> من أجل كتابة هذه المقدمة، فقد استعنا بتقرير بتسليم "سلب الأراضي"، أيار 2002. للمزيد من الاطلاع راجع

التقرير المذكور، خاصة الفصل 3.

[http://www.btselem.org/arabic/Publications/Summaries/200205\\_Land\\_Grab.asp](http://www.btselem.org/arabic/Publications/Summaries/200205_Land_Grab.asp)

للأراضي، ولهذا فهي ليست مسجلة في الطابو. في سنوات العشرينات، بدأ البريطانيون بعملية تسجيل الأراضي على أسماء أصحابها، وقد استمرت هذه العملية خلال الفترة الأردنية. في سنة 1968، أوقفت إسرائيل عملية تسجيل الأراضي بواسطة أمر أصدره الحكم العسكري في الضفة الغربية، بدعوى أنه يهدف إلى حماية أراضي الغائبين وتجنب اضطهاد حقوقهم في الأرض. تجاوز هذا الأمر عن قصد تسجيل الأراضي على اسم "المسؤول عن الممتلكات الحكومية في مناطق يهودا والسامرة"، أي بمعنى تسجيلها كـ "أراضي دولة"، مما أدى إلى خلق وضع تم فيه سدّ الطريق أمام تسجيل أراضي الفلسطينيين على أسمائهم، في حين تقدّمت عملية تسجيل "أراضي الدولة" بكل دأب وجهد. إن الأراضي الخاصة التي يتطرق إليها هذا التقرير هي الأراضي التي تمت تسويتها والاعتراف بها كأراض خاصة قبل نشر الأمر الذي يمنع تسجيل الأراضي في الطابو في العام 1968، أو الأراضي المفلوحة التي تعترف بها إسرائيل كأراض خاصة استناداً إلى قانون الأراضي العثماني. ما من شك أن دولة إسرائيل لو امتنعت عن تجميد عملية تسجيل الأراضي الخاصة، فإن جزءاً كبيراً من هذه الأراضي التي سجلت على أنها "أراضي دولة" سيتم الاعتراف بها على أنها أراضي خاصة تعود لملكية فلسطينية، وبالتالي لكانت أغلقت الطريق أمام الدولة لاستخدام هذه الأراضي لصالح المستوطنين.

### **وضع اليد "لأغراض عسكرية"**

عدا عن التصريح بالجملة عن الأراضي في الضفة الغربية على أنها "أراضي دولة" وتخصيصها من أجل المستوطنات والمستوطنين بشكل يكاد يكون حصرياً، يتوفر عدد من الوسائل الإدارية الأخرى التي اعتمدها الدولة من أجل السيطرة على أراضي الضفة الغربية. الوسيلة الأساسية من بين هذه الوسائل هي "وضع اليد لأغراض عسكرية". من خلال هذه العملية، تسيطر الدولة على أرض خاصة "لأغراض عسكرية". على العكس من عملية "مصادرة الأراضي" التي تنتقل فيها ملكية الأراضي للدولة، فإن "وضع اليد" يحفظ الملكية الرسمية على الأرض بأيدي أصحابها الأصليين. ونظراً لكون أمر وضع اليد متعلقاً بالظروف، فإنه أيضاً يكون محدوداً من ناحية المدة، وعلى الجيش أن يجدّده كل بضع سنوات. وقد شهد العقد الأول من الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية استخداماً واسع النطاق لهذا الإجراء من أجل إقامة المستوطنات. إن الكثير من المستوطنات التي أقيمت خلال تلك السنوات، أُقيمت على أراض "وضعت اليد عليها لأغراض عسكرية". وقد انتهت هذه الطريقة بشكل رسمي في القضية من العام 1979 والمعروفة باسم "محكمة العدل العليا ألون موريه".

### **محكمة العدل العليا ألون موريه**

بتاريخ 5 حزيران 1979، أصدر من كان قائداً في تلك الأيام لقوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، البريغادير جنرال بنيامين بن اليعيزر، أمراً بوضع اليد على 700 دونم من أراضي سكان قرية روجيب الفلسطينية الواقعة جنوب شرق نابلس. وقد كانت الأراضي الخاصة التي تم وضع اليد

عليها مخصصة لمستوطنة ألون موريه التي بدأ العمل على إقامتها بعد مرور يومين على إصدار أمر وضع اليد، دون أن يُمنح أصحاب الأراضي الوقت للاستئناف على القرار. بعد حوالي أسبوع على ذلك، قدم أصحاب الأراضي التماساً إلى محكمة العدل العليا بدعوى أن وضع اليد على أراضيهم لأغراض مدنية (مثل بناء مستوطنة) ليس قانونياً. وفي معرض ردّها، ادعت نيابة الدولة أن المستوطنة تهدف، من بين ما تهدف إليه، للقيام بوظيفة أمنية، ولهذا فإن وضع اليد على الأرض تحت مبرر الحاجة العسكرية يُعتبر قانونياً ومُبرراً.

إن أقوال الدولة لم تكن تنطوي على شيء جديد: من قبل، تم تقديم عدد من الالتماسات الى محكمة العدل العليا من قبل أصحاب الأراضي التي تم وضع اليد عليها لأغراض عسكرية، في الظاهر، وقد ردت محكمة العدل العليا هذه الالتماسات بعد أن تبنت موقف نيابة الدولة. غير أنه في الحالة الخاصة لألون موريه، تم إدراج المستوطنين أنفسهم كمدعى عليهم في الالتماس، والذين رفضوا تماماً الادعاء بأن الحديث يدور عن وضع مؤقت لليد على الأراضي لأغراض عسكرية. وعلى النقيض من موقف الدولة، إدعى المستوطنون أن الحديث يدور عن وضع اليد لغرض إقامة بلدة ثابتة، تهدف الى خدمة أهداف أيديولوجية وسياسية، وليست أهدافاً أمنية مؤقتة. في أعقاب ذلك، قبلت محكمة العدل العليا الالتماس، وقررت أن إقامة مستوطنة ألون موريه لم تأت من باب تلبية حاجة عسكرية وأمرت المحكمة بإلغاء أوامر وضع اليد. وقد اشتمل قرار الحكم على تعليمات مبدئية يتم وفقها وضع اليد على الأراضي الخاصة فقط من أجل تلبية إحتياجات عسكرية دامغة. ومع أن المحكمة لم تشطب امكانية أن تقوم بلدة مدنية، في ظروف معينة، بوظيفة أمنية هامة، إلا أن المحكمة حددت هذا فقط في حالة الحاجة العسكرية الدامغة حيث يمكن إقامة مستوطنة على أراض خاصة تم وضع اليد عليها.

منذ ذلك الحين وصاعداً، بدأت الدولة تتركز في العثور والإعلان عن الأراضي في الضفة الغربية على أنها "أراضي دولة". نذكر بجملة اعتراضية أنه خلال عقد من السنين بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو، عادت إسرائيل إلى الاستخدام المتواتر لأوامر وضع اليد لأغراض عسكرية، خاصة من أجل نظام الشوارع الإلتفافية في الضفة الغربية والتي كان الهدف منها تمكين المستوطنين من السفر دون المرور في داخل التجمعات السكانية الفلسطينية. وقد صدرت في السنوات الأخيرة أوامر أخرى كثيرة من وضع اليد من أجل إيجاد "مناطق أمنية" حول المستوطنات وكذلك من أجل بناء الجدار الفاصل.

## القانون والواقع

غير أن الواقع على الأرض بقي مختلفاً تماماً. من الناحية العملية، استمرت الدولة بالمبادرة إلى بناء المستوطنات و"الأحياء الجديدة" في المستوطنات القديمة، على أراض كانت تعلم أنها أراض خاصة تعود ملكيتها للفلسطينيين. إلا أنه ومنذ العام 1979، تمت هذه العمليات دون أي "أمر بوضع اليد" أو تسوية قضائية أخرى. على سبيل المثال، المستوطنة عوفرا التي أقيمت سنة 1975 على مساحة تابعة لقاعدة عسكرية أردنية مهجورة، بنيت بأكملها بعد سنة 1980 على أراض خاصة تعود لسكان القرية المجاورة عين ببيرو. هذا هو الحال أيضاً مع عشرات المستوطنات والنقاط الاستيطانية الأخرى،

التي بنيت عن قصد، سواء كلها أو أجزاء منها، على أراض تعود لملكية فلسطينية خاصة. إن أكثر الأمثلة سخرية هو على ما يبدو ما جرى في حالة المستوطنة ألون موريه ذاتها التي وفي أعقاب قرار محكمة العدل العليا من سنة 1979، تم نقل مكانها وبنيت على موقع أكثر شمالاً على منحدرات جبل كبير. وفقاً لمعطيات الإدارة المدنية، فإن أكثر من 65% من الأرض التي بنيت عليها مستوطنة ألون موريه اليوم، هي أراض فلسطينية تعود لملكية خاصة. بكلمات أخرى، حتى بكل ما يتعلق بمستوطنة ألون موريه نفسها، لم تحافظ دولة إسرائيل على التزامها أمام محكمة العدل العليا.

يجدر التأكيد أنه لا تتوفر لدينا حتى هذه الساعة معلومات كافية حول وضع اليد على الأراضي الذي نفذته دولة إسرائيل في أرجاء الضفة الغربية من سنة 1967 وحتى اليوم. إن التوجّه إلى الإدارة المدنية استناداً إلى قانون حرية المعلومات وذلك من أجل الحصول على هذه المعلومات، لم يلق رداً حتى الآن. يمكن لهذه المعلومات طبعاً أن توضح المزيد حول السؤال المثير: ما هي المستوطنات (أو أجزاء المستوطنات) المقامة على أراض تم وضع اليد عليها بواسطة أوامر وضع اليد في الماضي، وهل هناك أي تبرير لتمديد مفعول هذه الأوامر الخاصة بوضع اليد؟ كما سبق وأوضحنا، فإن أوامر وضع اليد وإن كانت موجودة ومصادقة فعلاً، فإنها لا تتغير من وضع الملكية على الأرض. وبناء على ذلك، فإن المستوطنات التي أقيمت على أراض تم وضع اليد عليها رسمياً، موجودة في الواقع على أرض هي بملكية خاصة لفلسطينيين وذلك وفقاً للتسجيل الرسمي في إسرائيل.



## الميثودولوجيا - طريقة حساب المعطيات

### أ. تعريف حدود المستوطنات

من أجل إعداد هذا التقرير، فقد قمنا بتعريف حدود كل مستوطنة من المستوطنات والنقاط الاستيطانية الموجودة في الضفة الغربية. الحدود الرسمية للمستوطنات (التي من المعتاد الإشارة إلى حدودها بخط أزرق في خرائط الإدارة المدنية) لا تعبر عادة عن المنطقة التي تسيطر عليها المستوطنات في الواقع. تشمل هذه الخطوط في كثير من الأحيان مساحات أكبر بكثير، حاول المصممون الإسرائيليون شمل أكبر قدر يستطيعون، من أجل التوسع في المستقبل. لقد اخترنا أن نعرّف حدود المستوطنات على أساس الواقع المعروف لنا ميدانياً والذي هو دالةٌ لعدد من العوامل الأساسية:

1. المنطقة المبنية لكل مستوطنة من المستوطنات
2. مساحات مفتوحة مرت بعملية تطوير ما
3. مساحات تم إحاطتها بجدار محيطي جزئي أو كلي
4. خطوط الإضاءة المحيطة
5. الشوارع المحيطة التي تم إقامتها حول المستوطنات

هذه العوامل هي التي تحدد فعلياً المساحة التي تمتد عليها كل مستوطنة وكذلك قدرة السكان الفلسطينيين على الوصول إلى أراضيهم. بكلمات أخرى، حينما عرّفنا مساحة المستوطنة وقف نصب أعيننا السؤال التالي: أي الأراضي مُنع وصول سكان المنطقة الفلسطينيين إليها كنتيجة مباشرة لإزدياد حجم احدى المستوطنات. نضيف هنا أنه في كل مكان راودنا فيه شك ما بخصوص هذا السؤال، تصرفنا بتسامح ولم نشمل المساحة ضمن حدود المستوطنة. لو أننا اخترنا اتباع وسيلة أكثر صرامة، لكانت نتائج هذا البحث اخطر بما لا يمكن تقديره. إضافة إلى ذلك، فإن هذا التقرير لا يشمل الكثير من الأراضي الخاصة التي لا يتمكن أصحابها من الوصول إليها وذلك في تلك الحالات التي لا يمكن الربط فيها مباشرة بين تقييد الوصول وبين توسيع أي من المستوطنات.

بالمناسبة، نضيف ملاحظة بأنه من الناحية القضائية، لا توجد علاقة بين البناء الفعلي في المستوطنة وبين حرية الوصول. في العام 2002، صدر أمر عسكري<sup>3</sup> حدد بأن جميع مناطق النفوذ الخاصة بالمستوطنات هي بمثابة مناطق عسكرية مغلقة أمام الفلسطينيين، ويتوجب على كل فلسطيني يطلب الدخول الى هذه المناطق الحصول على إذن مسبق. ولهذا، يُحظر أيضاً على الفلسطينيين الدخول الى المناطق غير المبنية الموجودة ضمن مساحة النفوذ.

---

<sup>3</sup> أمر بخصوص تعليمات الأمن في يهودا والسامرة (رقم 873)، 1970، اعلان عن اغلاق مناطق البلدات الإسرائيلية.

## ب. معطيات الإدارة المدنية

تقسّم الإدارة المدنية الأراضي إلى أربع مجموعات:

1. أراضي دولة- أراض تم تنظيمها أو الإعلان عنها كأراض واقعة تحت ملكية الدولة.
2. أراضي استطلاع - أراض ما تزال ملكيتها قيد الفحص ولم تُحدد مكانتها لغاية الآن. طبقاً للقانون، يُمنع طبعاً استعمال هذه الأراضي.
3. أراضي فلسطينية خاصة - أراض مسجّلة في الطابو على إسم أصحابها الفلسطينيين، وكذلك الأراضي الزراعية المفلوحة التي لم يُعلن عنها على أنها أراض تملكها الحكومة ولم يتم شراؤها من قبل المشتريين الإسرائيليين.
4. أراضي اليهود - أراض تم شراؤها من قبل اليهود.

## ج. حساب المعطيات

بعد أن قمنا بتعريف حدود كل مستوطنة، انتقلنا لحساب المساحة الكلية التي تقع عليها المستوطنة؛ من إجمالي المنطقة قمنا باحتساب مجمل المنطقة التي تم تعريفها كأراض فلسطينية خاصة، مجمل الأراضي التي تم تعريفها كأراضي استطلاع ومجمل المنطقة المعروفة كأراض لليهود. نشير إلى أنه من أجل إعداد هذا التقرير، فقد تم شمل معظم النقاط الاستيطانية داخل مناطق المستوطنات، حيث ان معظمها يشكّل جزءاً لا يتجزأ من المنطقة التي تسيطر عليها المستوطنات (وفقاً للعوامل التي ذكرت أعلاه). النقاط الاستيطانية المعزولة التي لا تشكّل جزءاً واضحاً من منطقة السيطرة لمستوطنة معينة، تظهر في التقرير كهيئات منفصلة.

القدس، تشرين أول 2006

حاجيت عوفران ودرور إتكس

طاقم متابعة المستوطنات، سلام الآن

## أهم المبررات

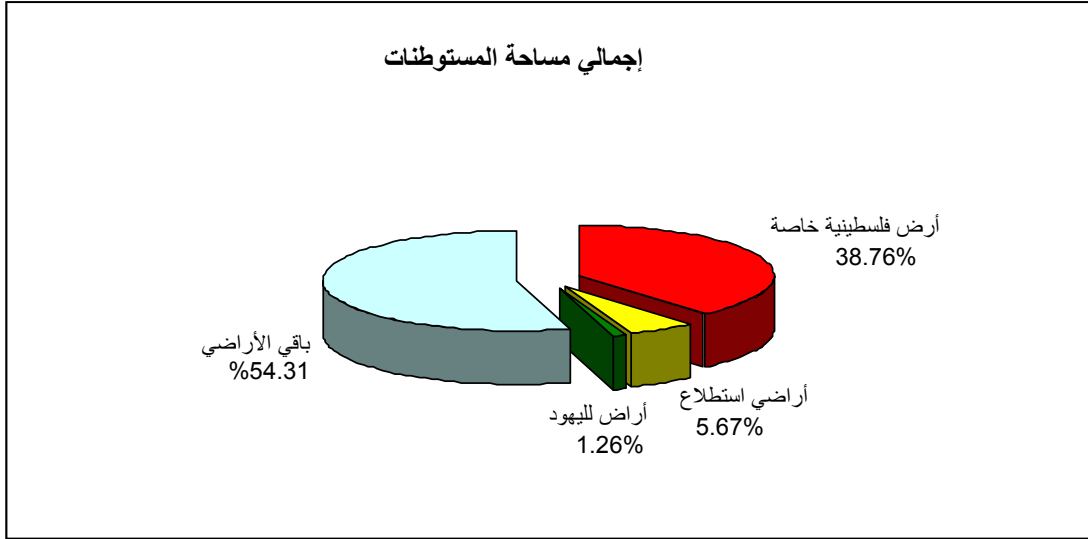
مرشد:

1 دونم = 1000 متر مربع

1 كم مربع = 1000 دونم

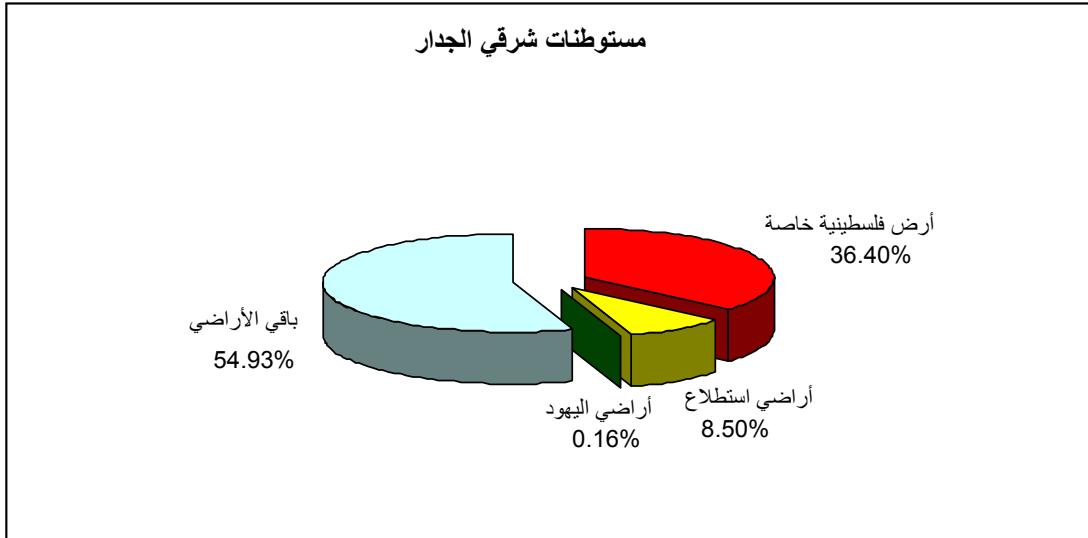
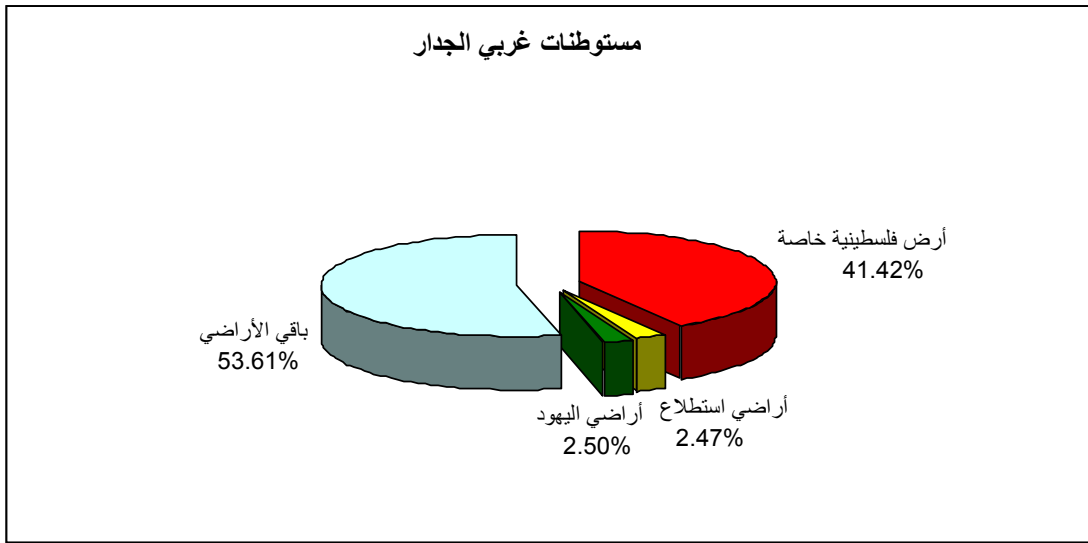
1. مجموع مساحات المستوطنات، النقاط الاستيطانية والمناطق الصناعية في المناطق الفلسطينية:

النسبة	المساحة	
%100	157 كم مربع (157,591 دونم)	المساحة الكلية
%38.76	61 كم مربع (61,085 دونم)	أرض فلسطينية خاصة
%5.67	8.93 كم مربع (8,934 دونم)	أرض استطلاع
%1.26	1.98 كم مربع (1,986 دونم)	أرض لليهود



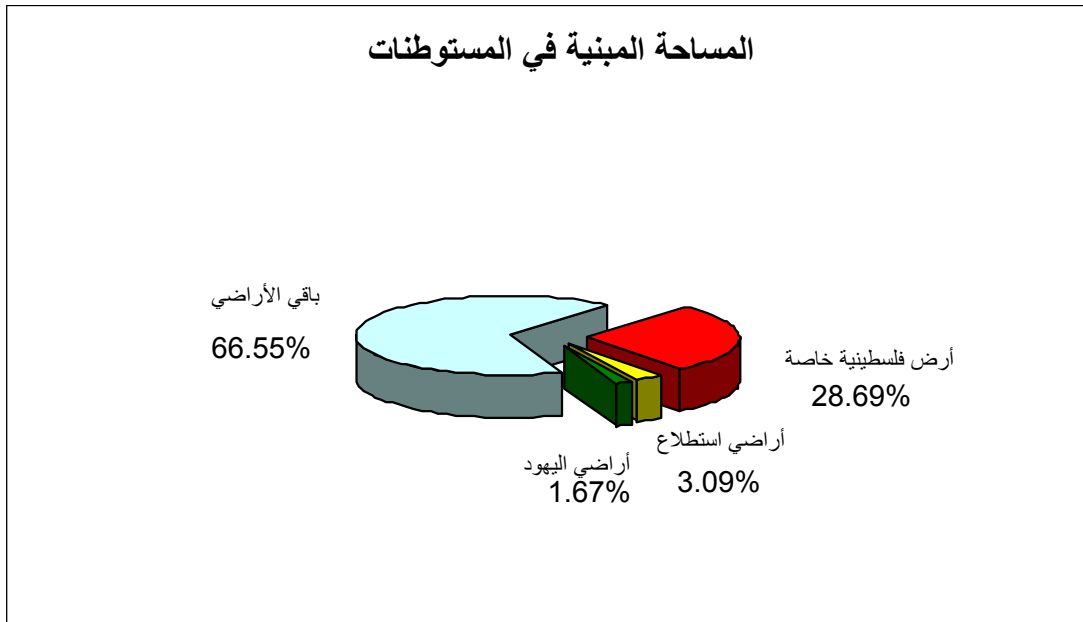
2. في "كتل المستوطنات"، تلك المستوطنات الموجودة غربي الجدار الذي تبنيه إسرائيل:

النسبة	المساحة	
%100	74 كم مربع (74,098 دونم)	المساحة الكلية
%41.4	30.6 كم مربع (30,684 دونم)	أرض فلسطينية خاصة
%2.5	1.83 كم مربع (1,832 دونم)	أرض استطلاع
%2.5	1.85 كم مربع (1,850 دونم)	أرض لليهود



### 3. المساحة المبنية في المستوطنات<sup>5</sup>:

النسبة	المساحة	
%100	52.9 كم مربع (52,941 دونم)	المساحة الكلية
%28.69	15.2 كم مربع (15,190 دونم)	أرض فلسطينية خاصة
%3.09	1.64 كم مربع (1,636 دونم)	أرض استطلاع
%1.67	0.884 كم مربع (884,3 دونم)	أرض لليهود

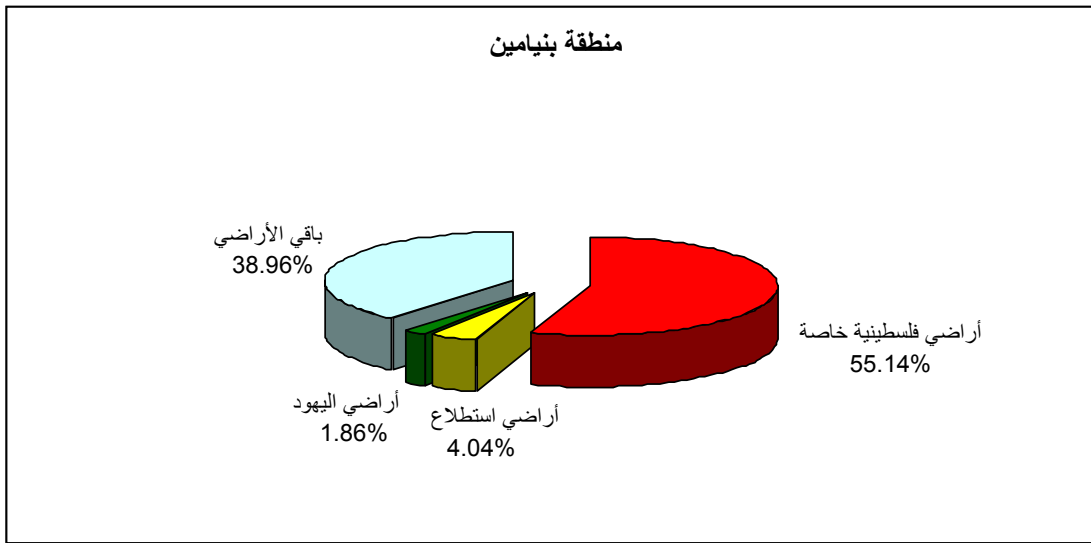
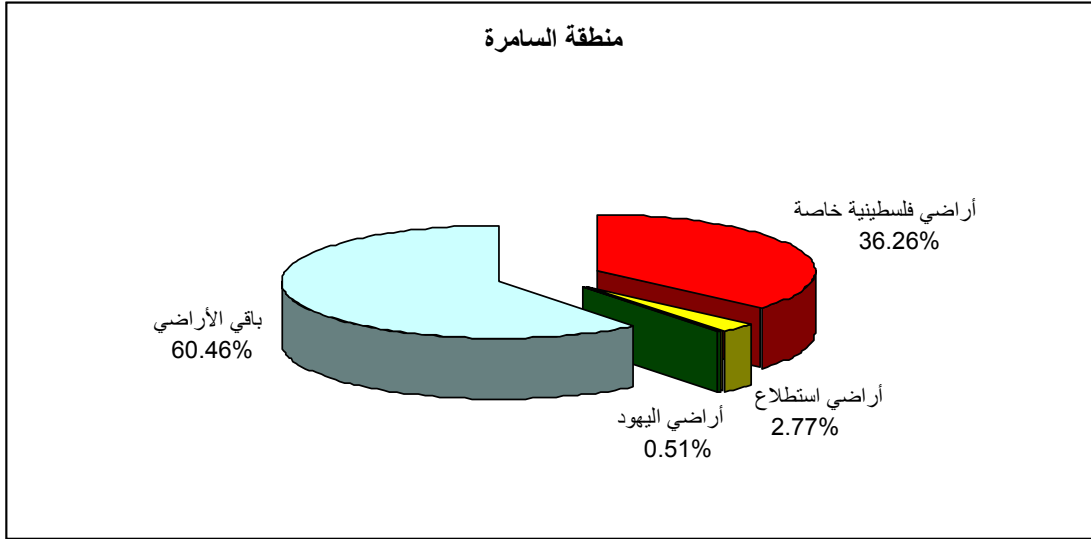


### 4. هناك 3436 من المباني على الأقل مقامة على أرض خاصة<sup>4</sup>.

<sup>5</sup> المساحة المبنية في المستوطنات تضم فقط النواحي التي يوجد فيها أبنية أو تطوير، وليس جميع المساحة التي تسيطر عليها المستوطنة من الناحية الفعلية.

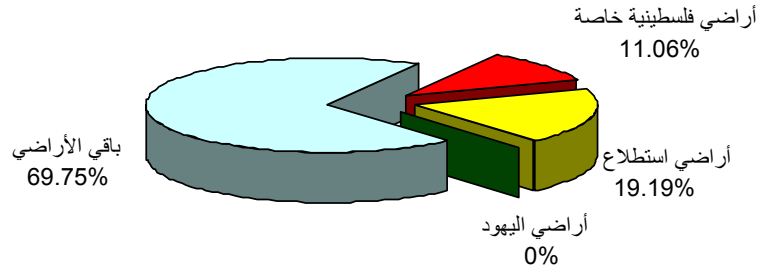
<sup>4</sup> عدد المباني لا يتناول عدد الشقق أو عدد الطوابق في كل مبنى؛ تم احتساب عدد المباني حسب المعطيات التي تم تحديثها قبل عدة سنوات، ومنذ ذلك الوقت، بُنيت وفقا لتقديراتنا بضع آلاف من المباني الإضافية، بعضها على أرض ذات ملكية فلسطينية شخصية.

5. مساحة المستوطنات حسب المناطق<sup>6</sup>:

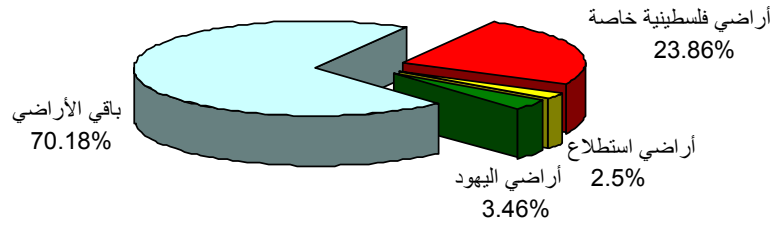


<sup>6</sup> إن التقسيم إلى مناطق لم يتم طبقا للتوزيع الرسمي للمجالس الإقليمية. إن المناطق تشمل أيضا المجالس المحلية والبلديات الواقعة في منطقة المجلس الإقليمي الرسمي. إن منطقة "غور الأردن" تشمل المجلس الإقليمي مجيلوت والمجلس الإقليمي عرفوت هيردين.

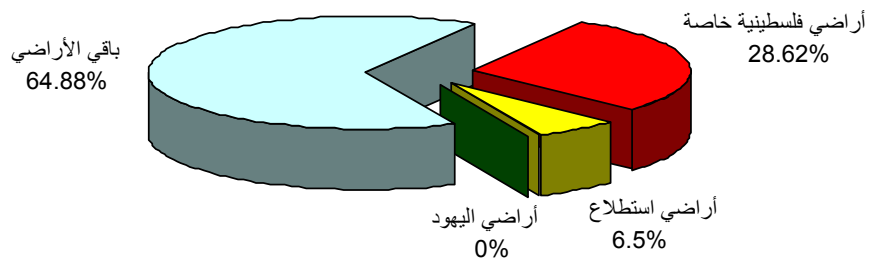
### منطقة غور الأردن



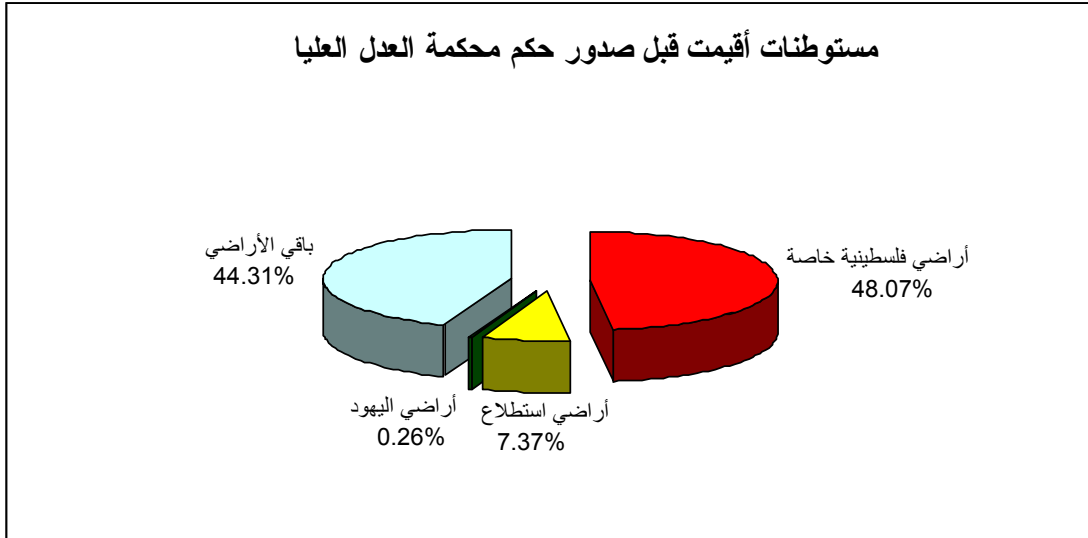
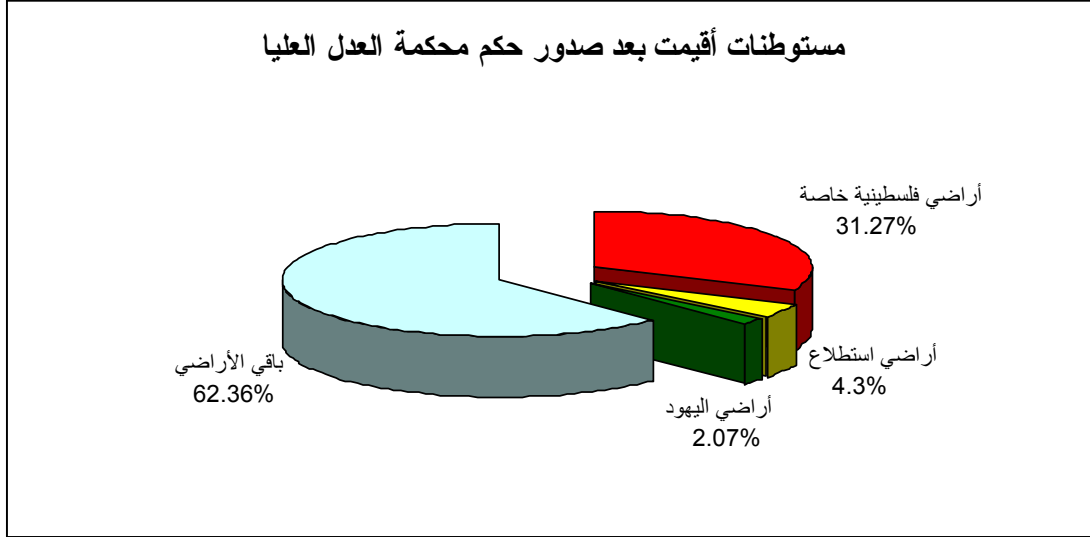
### منطقة جوش عتسيون



### منطقة جبل الخليل



6. إلى حين انتهاء "محكمة العدل العليا ألون موريه" التي حدّدت أن الإستيلاء على الأراضي من أجل بناء المستوطنات بسبب "احتياجات أمنية" ليس قانونياً، أقيمت حوالي 46 مستوطنة (راجع المقدمة أعلاه). في مجال تلك المستوطنات، توجد أراض خاصة تم وضع اليد على بعضها من خلال تلك الأوامر العسكرية المؤقتة. حتى بعد صدور حكم محكمة العدل العليا، استمر بناء المستوطنات على أراضي فلسطينية خاصة<sup>7</sup>.



<sup>7</sup> لغاية الآن ترفض الإدارة المدنية تحويل تفاصيل أوامر وضع اليد إلى سلام الآن.



قائمة شاملة بالمستوطنات ومكاتب الأراضي فيها:  
 (العמוד "جدار" في القائمة يشر إلى موقع المستوطنة قياسا بالجدار الفاصل، شرقي الجدار أو غربي الجدار)

النسبة	أرض لليهود		أراضي استطلاع		أراضي شخصية			مساحة المستوطنة		الجدار	اسم المستوطنة
	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	دونم		
0%	0	0	22.09%	8.2	0.0082	4.29%	1.6	0.002	37	0.037	أفيجيل
0%	0	0	0%	0	0	8.57%	76.6	0.077	894	0.894	أفني حيفنس
0%	0	0	0%	0	0	35.84%	129.0	0.129	360	0.360	أدورا
0%	0	0	0%	0	0	53.87%	815.0	0.815	1,513	1.513	أورنيث
0%	0	0	0%	0	0	3.12%	1.6	0.002	52	0.052	المنطقة الصناعية أفي منشه
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	284	0.284	المنطقة الصناعية بنيامين
0%	0	0	0%	0	0	35.29%	272.2	0.272	771	0.771	المنطقة الصناعية بار أون
0%	0	0	2.81%	53.4	0.0534	11.25%	214.0	0.214	1,902	1.902	المنطقة الصناعية بركان
0%	0	0	12.07%	51.7	0.0517	10.74%	46.0	0.046	428	0.428	المنطقة الصناعية جوش عتسيون
0%	0	0	1.19%	1.7	0.0017	14.22%	20.7	0.021	146	0.146	المنطقة الصناعية ميتريم
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	339	0.339	المنطقة الصناعية شاحك
0%	0	0	12.74%	10.4	0.0104	0.00%	0	0	82	0.082	أحياء
0.05%	2.40	0.002	8.11%	387.5	0.3875	43.80%	2,093.8	2.094	4,780	4.780	اينمار
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	276	0.276	ألون

النسبة	أرض لليهود		أراضي استطلاع		أراض شخصية			مساحة المستوطنة		الجدار	اسم المستوطنة
	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	دونم		
0%	0	0	0.26%	5.8	0.0058	65.39%	1,431.8	1.432	2,190	2.190	شرف
0%	0	0	0%	0	0	24.13%	205.1	0.205	850	0.850	غرب
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	21	0.021	غرب
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	375	0.375	شرف
0%	0	0	14.19%	63.3	0.0633	85.81%	382.4	0.382	446	0.446	غرب
0%	0	0	0.00%	0.0	0.0000	27.18%	700.1	0.700	2,576	2.576	غرب
10.37%	5.10	0.005	0%	0	0	89.63%	44.1	0.044	49	0.049	غرب
0%	0	0	0%	0	0	51.70%	746.5	0.746	1,444	1.444	غرب
0%	0	0	0%	0	0	39.37%	191.6	0.192	487	0.487	شرف
0%	0	0	5.35%	122.9	0.1229	29.34%	674.7	0.675	2,299	2.299	غرب
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	355	0.355	شرف
0%	0	0	1.94%	139	0.139	35.11%	2,521.7	2.522	7,181	7.181	غرب
0%	0	0	0%	0	0	17.81%	45.5	0.046	256	0.256	شرف
0%	0	0	3.98%	5.6	0.0056	7.30%	10.3	0.01	141	0.141	غرب
0%	0	0	0%	0	0	96.85%	2,327.9	2.328	2,404	2.404	شرف
0%	0	0	5.50%	73.7	0.0737	24.60%	329.8	0.330	1,340	1.340	غرب

أرض لليهود		أراضي استطلاع			أراض شخصية			مساحة المستوطنة		الجدار	اسم المستوطنة
النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع			
0%	0	0	0%	0	0	100%	6	0.006	شرق	بيت هنتسسریم	
0%	0	0	0%	0	0	0%	537	0.537	شرق	بيت هعارافاه	
0%	0	0	0%	0	0	35.70%	334	0.334	غرب	بيت حورون	
0%	0	0	0%	0	0	15.26%	3,891	3.891	غرب	بيتار عيلیت	
0%	0	0	78.76%	1,939	1.9386	8.65%	2,461	2.461	شرق	بكاوت	
0%	0	0	0%	0	0	12.45%	265	0.265	غرب	بروخین	
0%	0	0	1.42%	8.6	0.0086	7.27%	608	0.608	شرق	براخا	
0%	0	0	0%	0	0	16.27%	585	0.585	غرب	بركان	
45.52%	559	0.559	2.34%	28.7	0.0287	25.23%	1,229	1.229	غرب	بات عین	
0%	0	0	3.61%	66.9	0.0669	23.33%	1,856	1.856	شرق	جبياع بنيامين (أم)	
0%	0	0	0%	0	0	17.03%	112	0.112	غرب	جفمون	
0%	0	0	8.32%	18.9	0.0189	25.10%	228	0.228	غرب	جفمون الجديدة	
0%	0	0	0%	0	0	0%	134	0.134	غرب	جفاعوت	
0%	0	0	0%	0	0	100%	94	0.094	شرق	جفعات أساف	
0%	0	0	0.00%	0.0	0.0000	43.62%	326	0.326	شرق	جفعات هارثیل	
21.29%	773	0.774	1.10%	40	0.040	44.26%	3,634	3.634	غرب	جفعات زئيف	

أرض لليهود		أراضي استطلاع			أراض شخصية			مساحة المستوطنة		الجدار	اسم المستوطنة
النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع			
0%	0	0	3.77%	33.3	0.0333	5.36%	47.4	0.047	885	شرق	حبيبت
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	629	شرق	جلجال
0%	0	0	13.99%	107.1	0.1071	23.58%	180.6	0.181	766	شرق	دولف
0%	0	0	2.31%	27.8	0.0278	19.87%	238.8	0.239	1,202	غرب	هار أدار
0%	0	0	0%	0	0	17.09%	81.1	0.081	474	غرب	هار جيلو
0%	0	0	0%	0	0	30.35%	14.2	0.014	47	غرب	هار حيمد
95.89%	273.	0.274	0%	0	0	4.11%	11.7	0.012	285	غرب	هار شموئيل
0%	0	0	40.91%	23.5	0.0235	56.39%	32.4	0.032	57	شرق	هاروئييه
0%	0	0	11.06%	62.5	0.0625	4.07%	23.0	0.023	565	شرق	فيرد بربجو
0%	0	0	7.92%	67.4	0.0674	39.49%	335.8	0.336	850	شرق	حجاي
0%	0	0	0%	0	0	100%	31	0.031	31	شرق	حفات جلعاد
0%	0	0	0%	0	0	12.05%	13.0	0.013	108	غرب	حفات يائير
0%	0	0	0%	0	0	11.54%	10.1	0.01	88	شرق	حفات مور
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	761	غرب	حبيبت
0%	0	0	0%	0	0	34.35%	260.9	0.261	760	شرق	حلميش
0%	0	0	0%	0	0	0.00%	0.0	0.0000	912	شرق	حصرا

أرض لليهود		أراضي استطلاع			أراض شخصية			مساحة المستوطنة		الجدار	اسم المستوطنة	
النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع				
0%	0	0	0%	0	0	63.32%	291.0	0.291	460	0.460	شرف	حرمش
0%	0	0	0%	0	0	13.27%	139.8	0.140	1,053	1.053	غرب	حشمو نايم
0%	0	0	0%	0	0	4.24%	13.2	0.013	312	0.312	غرب	طال منشه
0%	0	0	9.70%	236.2	0.2362	37.71%	918.5	0.919	2,436	2.436	شرف	ظلمون
0%	0	0	0%	0	0	18.96%	69.5	0.069	366	0.366	شرف	طنا
0%	0	0	0%	0	0	23.86%	117.1	0.117	491	0.491	شرف	بييطف
0%	0	0	14.32%	185.7	0.1857	0%	0	0	1,297	1.297	شرف	يافيت
0%	0	0	20.32%	337.9	0.3379	37.55%	624.3	0.624	1,663	1.663	شرف	يتسهار
0%	0	0	0%	0	0	2.49%	14.2	0.014	569	0.569	غرب	يكير
0%	0	0	0%	0	0	58.17%	1,480.8	1.481	2,545	2.545	شرف	كوخاف هشاحار
0%	0	0	22.65%	550.4	0.5504	23.96%	582.3	0.582	2,430	2.430	شرف	كوخاف يعقوب
0%	0	0	0%	0	0	5.13%	56.2	0.056	1,096	1.096	غرب	كفار أدوميم
0%	0	0	0%	0	0	75.05%	460.9	0.461	614	0.614	غرب	كفار هاورنيم (منورا)
0.14%	1.22	0.001	0%	0	0	11.43%	99.1	0.099	866	0.866	غرب	كفار عتسيون
0%	0	0	14.69%	64.5	0.0645	22.15%	97.3	0.097	439	0.439	شرف	كفار تنواح
0%	0	0	34.73%	93	0.093	19.45%	52.1	0.052	268	0.268	شرف	كرمي تسور

أرض لليهود		أراضي استطلاع			أراض شخصية			مساحة المستوطنة		الجدار	اسم المستوطنة
النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع			
0%	0	0	0.30%	1	0.001	7.86%	25.9	0.026	329	شرق	كرمل
0%	0	0	0%	0	0	13.21%	109.3	0.109	828	شرق	مافو دوتان
0%	0	0	54.62%	806	0.806	45.38%	669.8	0.67	1,476	غرب	مافو حورون
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	331	شرق	ميفوت بريجو
0%	0	0	0%	0	0	96.03%	441.9	0.442	460	غرب	مجال عوز
0%	0	0	0%	0	0	39.70%	91.8	0.092	231	شرق	مجدليم
0%	0	0	38.48%	33.7	0.0337	8.24%	7.2	0.007	88	غرب	مجنين دان
0%	0	0	0%	0	0	100%	360	0.360	360	شرق	ميجرون
0%	0	0	0%	0	0	44.57%	1,838.2	1.838	4,125	غرب	موديعين عيليت
0%	0	0	0%	0	0	83.51%	668.4	0.668	800	شرق	محولا
0%	0	0	9.75%	100.1	0.1001	90.10%	925.1	0.925	1,027	شرق	مخورا
0%	0	0	0%	0	0	80.84%	1,225.9	1.226	1,516	شرق	مخمش
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	18	شرق	معوز تسفي
0%	0	0	26.53%	190.1	0.1901	15.76%	113.0	0.113	717	شرق	ماعون
0%	0	0	0.66%	83.5	0.0835	86.38%	10,965.1	10.965	12,694	غرب	معليه أوميم
0%	0	0	97.09%	1,696	1.6956	2.87%	50.2	0.05	1,746	شرق	معليه إفرام
0%	0	0	0%	0	0	0.00%	0.0	0.0000	60	شرق	معليه حجيت

أرض لليهود		أراضي استطلاع			أراض شخصية			مساحة المستوطنة		الجدار	اسم المستوطنة
النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع			
0%	0	0	0%	0	0	19.24%	108.1	0.108	562	0.562	معليه لفونا
0%	0	0	1.38%	6.9	0.0069	5.58%	27.8	0.028	498	0.498	معليه عاموس
0%	0	0	0%	0	0	30.62%	261.3	0.261	853	0.853	معليه شومرون
0%	0	0	6.88%	60.5	0.0605	31.28%	274.9	0.275	879	0.879	متسودت يهودا
0%	0	0	30.15%	63.1	0.0631	15.45%	32.3	0.032	209	0.209	متسبيه يائير
0%	0	0	1.72%	13.2	0.0132	0%	0	0	768	0.768	متسبيه يريجو
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	271	0.271	متسبيه شليم
0%	0	0	0%	0	0	2.87%	32.2	0.032	1,120	1.120	ميسوثاه
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	39	0.039	مشخيوت
0%	0	0	0.61%	2	0.002	21.61%	69.6	0.07	322	0.322	نيجوهوت
0.56%	2.56	0.003	0%	0	0	34.44%	157.5	0.158	457	0.457	نفيه دانئيل
0%	0	0	0%	0	0	100%	11	0.011	11	0.011	نفيه دانئيل شمال
0%	0	0	0%	0	0	39.24%	106.1	0.106	270	0.270	نوفيه نحاميا
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	638	0.638	نوفيم
0%	0	0	2.17%	33.2	0.0332	31.21%	477.1	0.477	1,529	1.529	نوكيم
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	76	0.076	ناحل أوفنات

أرض لليهود		أراضي استطلاع			أراض شخصية			مساحة المستوطنة		الجدار	اسم المستوطنة
النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع			
0%	0	0	0%	0	0	0%	246	0.246	شرق	ناحل حمدات	
0%	0	0	0%	0	0	0%	151	0.151	شرق	نحليليل	
0%	0	35.5	5.74%	31.2	0.031	5.05%	619	0.619	شرق	نيلي	
0%	0	0	0%	0	0	0%	393	0.393	شرق	نيرن	
0%	0	7.3	0.96%	0.0	0.0000	0.00%	763	0.763	شرق	نعلاه	
0%	0	0	0%	0	0	0%	657	0.657	شرق	نعمي	
0%	0	0	0%	188.1	0.188	18.32%	1,027	1.027	شرق	نتيف هجدود	
0%	0	97	5.75%	489.1	0.489	28.96%	1,689	1.689	شرق	سوسيا	
0%	0	0	0%	442.0	0.442	64.79%	682	0.682	غرب	سلعيت	
0%	0	0	0%	10.3	0.01	14.09%	73	0.073	شرق	سنه يعقوب	
0%	0	0.2	0.08%	22.4	0.022	11.43%	196	0.196	غرب	سنسنا	
0%	0	0	0%	329.5	0.329	29.71%	1,109	1.109	شرق	عدي عد	
0%	0	0	0%	0	0	0%	439	0.439	غرب	عوفريم	
0%	0	11.1	1.44%	436.1	0.436	56.33%	774	0.774	شرق	عطيرت	
0%	0	337.5	8.13%	2,268.8	2.269	54.66%	4,151	4.151	شرق	علي	
0%	0	0.3	0.07%	43.4	0.043	11.55%	376	0.376	غرب	علي زهاف	
0%	0	0	0%	209.5	0.209	46.36%	452	0.452	غرب	علمون	



النسبة	أرض لليهود		أراضي استطلاع			أراضي شخصية			مساحة المستوطنة		الجدار	اسم المستوطنة
	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	دونم	كم مربع		
0%	0	0	1.03%	13.3	0.0133	61.97%	797.6	0.798	1,287	1.287	غرب	عمانويل
0%	0	0	4.12%	40.7	0.0407	27.01%	267.2	0.267	989	0.989	شرق	عيناف
2.87 %	134. 03	0.134	0%	0	0	93.15%	4,349.0	4.349	4,669	4.669	شرق	عوفرا
0%	0	0	0%	0	0	100%	242.7	0.243	243	0.243	غرب	عينس إفرام
0%	0	0	17.46%	12.6	0.0126	3.96%	2.9	0.003	72	0.072	شرق	عساهليل
0%	0	0	6.62%	39.2	0.0392	25.39%	150.3	0.15	592	0.592	شرق	عوتيبيل
0%	0	0	17.24%	102.4	0.1024	7.60%	45.1	0.045	594	0.594	غرب	بادويل
0%	0	0	15.00%	81.2	0.0812	19.56%	105.9	0.106	542	0.542	شرق	بني حيفر
0%	0	0	0%	0	0	75.69%	503.7	0.50	665	0.665	شرق	بساجوت
0%	0	0	0%	0	0	0.16%	1.9	0.002	1,196	1.196	شرق	بيتسيل
24.03 %	188. 64	0.189	0%	0	0	28.36%	222.7	0.223	785	0.785	غرب	تسوفين
0%	0	0	4.94%	103.8	0.1038	47.71%	1,001.9	1.002	2,100	2.100	غرب	كدميم
0%	0	0	0%	0	0	5.18%	13.3	0.013	256	0.256	غرب	كيدر
0%	0	0	1.53%	9.4	0.0094	0%	0	0	610	0.610	شرق	كاليا
0%	0	0	0%	0	0	52.03%	894.9	0.895	1,720	1.720	شرق	كرات أربع
0%	0	0	0%	0	0	55.84%	185.1	0.185	331	0.331	غرب	كرات نطافيم

النسبة	أرض لليهود		أراضي استطلاع			أراض شخصية			مساحة المستوطنة		الجدار	اسم المستوطنة
	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	دونم	كم مربع	دونم	كم مربع			
1.47 %	46	0.046	0.11%	3.4	0.0034	46.47%	1,455.1	1.46	3,131	3.131	غرب	كرني شمرون
0%	0	0	0%	0	0	0.57%	2.5	0.003	442	0.442	غرب	روش تسوريم
0%	0	0	0%	0	0	71.15%	422.2	0.422	593	0.593	غرب	ريفافا
0%	0	0	0%	0	0	1.12%	15.5	0.015	1,380	1.380	شرق	روعي
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	29	0.029	شرق	روتم
0%	0	0	1.37%	10.1	0.0101	51.91%	383.5	0.38	739	0.739	شرق	رحاليم
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	401	0.401	غرب	ريجان
0%	0	0	0%	0	0	99.72%	307.6	0.308	308	0.308	شرق	ريمونيم
0%	0	0	0%	0	0	55.99%	526.7	0.527	941	0.941	شرق	شفي شمرون
0%	0	0	0%	0	0	3.48%	38.2	0.038	1,099	1.099	شرق	شدموت محولا
0%	0	0	3.50%	117.6	0.1176	55.49%	1,865.6	1.866	3,362	3.362	شرق	شيلو
0%	0	0	0.09%	0.2	0.0002	1.55%	2.9	0.003	187	0.187	شرق	شمعا
0%	0	0	0%	0	0	0%	0.0	0.000	60	0.060	غرب	شاني
0%	0	0	0%	0	0	23.43%	231.3	0.231	987	0.987	غرب	شعاري تكفاه
0%	0	0	0%	0	0	12.65%	51.1	0.051	404	0.404	غرب	شاكيد
0%	0	0	0%	0	0	0%	0	0	419	0.419	شرق	تومر

أرض لليهود		أراضي استطلاع			أراض شخصية			مساحة المستوطنة		الجدار	اسم المستوطنة
النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع	النسبة	دونم	كم مربع			
0%	0	0	0%	0	0	6.22%	13.0	0.013	209	0.209	تيلم
0%	0	0	0.63%	8	0.008	9.44%	118.8	0.119	1,258	1.258	تكواع
<b>1.26</b>	<b>198</b>										
<b>%</b>	<b>6.62</b>	<b>1.987</b>	<b>5.67%</b>	<b>8,933.8</b>	<b>8.9338</b>	<b>38.76%</b>	<b>61,085</b>	<b>61.085</b>	<b>157,591</b>	<b>157.591</b>	<b>المجمل</b>